السطور الأخيرة

▪ سلام خياط

عود على بدء .

تتسرب بعض المعلومات عن سعي احد الساسة الكبار للعودة لموقعه الأول قبل ان يسلمه لغيره مذعنا.. والسؤال الكبير الذي لا يملك إجابة شافية عنه أحد،، هو :

ما هو السر الذي يغري البعض للتشبث بمساند كرسي السلطة، المحشوة مقاعده ومسانده بالمسامير والأبر؟ ما الذي يستهويه فيه رغم المتاعب والمصاعب والمنغصات، وسوارات الأرق والقلق وتيارات الفزع المبهم من الآتي والخوف المبهم من مواجهة المجهول؟؟..

هل هو المال (الثروة) التي قد توفرها تجارة رابحة او صفقة مربحة؟ هل هو الجاه والأبهة،، وهي مهما طال امدها، مؤقتة؟.. هل هي المكاسب غير المنظورة،، والتي هي عرضة للزوال في أول هبة ريح؟ هل هي اشباع غريزة التحكم والإستحواذ الغريزية في طبع بني الإنسان؟هل هي البهرجة والمراسيم وطاعة الحاشية والمادون؟؟

يروى عن الخليفة هرون الرشيد انه اجاب عن سؤال : ما هي السلطة؟؟ قال : ان تأمر فينفذ أمرك في الحال..ولعله جواب مثلوم قيل في لحظة مأزومة إثر فتكه بالبرامكة.

..... ما سر الغواية الكامنة فيمن يستميت للتربع على كرسي الحكم،، والأمثلة سواء في الشرق والغرب كثيرة..

ما ان يعتلي المرء كرسي السلطة ـ رجلاً كان أو إمرأة ـ حتى تستحوذ على لبه افانين اللعبة الخبيثة.. فالذي كان يحلم بكسرة خبز، لم تعد تشبعه أصناف الكيك، والذي كان يحلم بسكنى مثوى غير متصدع لا يعود يرضيه السكنى في قصر واحد، والذي كان يتطلع بحسرة لإقتناء بدلة رخيصة ولو (بالة) غدا زبونا وعارضا لماركات الأزياء العالمية.

.....

معظم من حكم وتحكم، وثمل بخمر السلطة ومغانمها،، غص بمغارمها فيما بعد،، ولا يمكن حصر وتعداد من ثملوا بخمر السلطة ثم غصوا بها كلقمة الزقوم،، نذكر منهم :: ماركوس في الفيلبين، شاوشيسكو ...عبد الناصر.. السادات،، مبارك، في مصر،، القذافي في ليبيا، انديرا غاندي وإبنها راجيف في الهند، بنازير بوتو. مرغريت تاتشر في معقل الديموقراطيات (بريطانيا).. \،عبد السلام عارف وعبد الرحمن البزاز وسعيد قزاز ونوري السعيد والوصي والملك في العراق وآخرهم صدام حسين

..... الغنم بالغرم.. قاعدة سارية، في الماضي،الحاضر،، والمستقبل،،لكن ما من أحد يتعظ!!.

> معظم من حكم وتحكم، وثمل بخمر السلطة ومغانمها،، غص بمغارمها فيما بعد،، ولا يمكن حصر وتعداد من ثملوا بخمر السلطة ثم غصوا بها كلقمة الزقوم

"العلاس" يستهدف المترفين مقابل ملايين الدولارات

- القضاء يكشف أخطر عصابات الخطف: الجرائم المنظمة تلاحق التجار
- مجاميع التسليب والابتزاز تتربص لأصحاب الماركات والبضائع الشهيرة

محل لبيع الملابس في الشورجة ببغداد.. ارشيف

بغداد / المدى

أدلى أفراد عصابة متخصصة بعمليات الخطف باعترافاتهم أمام محكمة التحقيق المركزية، وأشارت الاعترافات إلى أن العصابة كانت تستهدف التجار في منطقة جميلة ومناطق أخرى من العاصمة بغية مساومة ذويهم على مبالغ مالية كبيرة.

أفراد العصابة بينوا كيفية اختيار الضحايا، مؤكدين أن مهمة مراقبة الشارع واختيار الضحايا كانت تقع على عاتق شخص متخصص"علاس"يزود المجموعة بمعلومات عن الضحايا.

يقول المتهم"عماد"وهو اسم مستعار في تصريح أورده الموقع الرسمي لمجلس القضاء الاعلى، إن"أغلب أفراد العصابة هم أصدقائي حيث نسكن في منطقة واحدة وكنت أعمل منتسباً في وزارة الداخلية وتركت العمل لظروف معينة وبعدها تعرفت على شخص يدعى (سامر) وهو من عرض علي موضوع عمليات الخطف".

ويضيف المتهم، وهو العقل المدبر لأغلب العمليات خلال اعترافاته أمام القاضي المختص بالنظر في قضايا قيادة عمليات بغداد"عرضت الموضوع على شقيقي والذي يعمل محاسباً لدى أحد التجار في منطقة جميلة وبعد موافقته أقنعته بان دوره يقتصر على تزويدنا بمعلومات عن الضحايا وعن مناطق سكناهم وتحركاتهم".

وعن أول عملية خطف نفذتها العصابة يذكر المتهم أن"العملية استهدفت تاجراً للمواد الغذائية في سوق جميلة بناءً على معلومات زودنا بها (العلاس) شقيقي تضمنت مكان عمله وسكنه وتحركاته وبعدها تمت مراقبته لمعرفة وقت خروجه من المنزل".

ويذكر المتهم أن"الاتفاق جرى مع المتهمين الآخرين على وقت ومكان تنفيذ العملية وفي منطقة شارع فلسطين إذ كنا نستقل ثلاث سيارات قام احدنا بالوقوف أمامه وإجباره على التوقف وكان معه شاب تبين انه ابنه فأجبرناهم على الركوب إلى سياراتنا تحت تهديد السلاح وتوجهنا بهم إلى منطقة الحسينية".

واستطرد المتهم"تم الاتصال بذوي المخطوفين من هاتف الضحية خشية تتبعنا أو التوصل إلينا من قبل القوات الأمنية وطلبنا منهم دفع مبلغ مالي قدره (أربعمائة ألف دولار أميركي)".

ولفت إلى ان"ذوي الضحايا استجابوا الى مطالبنا وتم الاتفاق معهم على آلية معينة لغرض تسليم المبلغ وتم تقسيمه وحصل كل فرد على (١٤٠٠) دولار أميركي بحجة إننا لم نتسلم المبلغ كاملاً، أما الحصة الأكبر فكانت لي ولاثنين من المتهمين الآخرين والتي وصلت إلى ما يقارب (٤٠) ألف دولار لكل منا".

ويذكر المتهم عماد أن"أغلب عملياتنا كانت تستهدف تجاراً وغالبا ما يتم اختيارهم إما عن طريق العلاس (الواشي أو الدليل) أو من خلال المظهر فأحياناً نقوم بجولة في مناطق الرصافة ونقوم باختيار الضحية من خلال مظهره ونوع المركبة التي يستقلها".

وبين"كنا نخبئ الضحايا في منزل يعود لأحد أفراد العصابة لكن بقية المجموعة يجهلون مكانه وعند الذهاب الى المنزل لوضع الضحية فيه لا يتم اصطحاب بقية الأفراد معنا خشية القبض على أحدهم ومن خلاله يتم التوصل للبقية وأحياناً لعدم ثقتنا بالبعض منهم".

ويروي متهم آخر من أفراد العصابة تفاصيل عملية أخرى حيث أفاد"عند ذهابنا في جولة وعلى طريق سريع محمد القاسم وقع الاختيار على أحد المواطنين بالاعتماد على مظهره وكان يستقل سيارة حديثة غالية الثمن وقمنا باعتراض طريقه وإجباره على التوقف وخطفه تحت تهديد السلاح"، مشيراً الى أنه"تم الاتصال بذويه وطلبنا مبلغ مالي قدره (خمسمائة ألف دولار اميركي) وتم الاتفاق على مبلغ أقل وتم استلامه بالطريقة القديمة نفسها".

ويضيف المتهم أن"المبالغ كانت تقسم على متهمين معينين أما الآخرون فكانت توزع لهم حصص قليلة بحجة إن المبلغ الذي كانوا يساومون عليه قليل في حين انهم يأخذون مبالغ كبيرة فضلاً عن أن عملية الاتفاق على المبلغ والاستلام والتسليم كانت تدار من قبلهم".

ويتحدث عن أن"أحد المخطوفين قام بالهروب وأدى ذلك الى كشف أمر أحد المتهمين ما أضطر اهل المتهم الى تلافي الموضوع عشائرياً ودفع مبلغ من المال كفصل عشائري اذ جمع هذا المبلغ من حصص أفراد العصابة بعد تنفيذ إحدى العمليات".

وذكر المتهم تفاصيل عمليات أخرى منها استهداف تاجر للذهب في إحدى مناطق الرصافة، لافتاً إلى أن"هذه العملية تمت من خلال متابعة الضحية وتمت مساومة ذويه على مئة ألف دولار أميركي إلا أنهم أخبرونا بتوفر ثلاثين ألف فقط وتم استلام المبلغ وتقسيمه على بقية أفراد العصابة".

واستطرد المتهم في الحديث عن عمليات أخرى وقال إن"إحدى الحوادث استهدفت تاجراً آخر للمواد الغذائية في سوق جميلة وتمت العملية بناءً على معلومات زودنا بها شقيقي الذي يسكن منطقة الشعب حيث تم تتبعه ورصد تحركاته ونفذت العملية على طريق سريع القناة حيث كانوا ثلاثة اشخاص التاجر استطاع الهرب وتم خطف شخصين ابنه وقريبه"، مشيراً الى ان"التاجر دفع مبلغ مقداره (مئة وثلاثون ألف دولار أميركي) مقابل إطلاق سراح ابنه وقريبه وتم استلام المبلغ وتقسيمه".

أزمة مياه خطيرة تهدد جنوبي العراق بالعطش

- حكومة ذي قار تلجأ لحفر الآبار وتحذر من كارثة آذار 2018
- سد أليسو التركي ينذر بهلاك الأهوار وإزالتها من اللائحة العالمية
- دعوات لإعفاء الفلاحين من دفع ايجار الأراضي نتيجة الخسائر

الجفاف ينذر اهوار الجبايش.. وكالات

ذي قار / حسين العامل

دعت الحكومة المحلية في ذي قار، وزارة الزراعة إلى إعفاء الفلاحين المتضررين من أزمة المياه في الموسم الزراعي الحالي من دفع بدل ايجار الاراضي الزراعية، وفيما بينت أن اغلب مفردات الخطة الزراعية المعتمدة تعذر تنفيذها نتيجة عدم توفر المياه اللازمة لاستكمال الرية الأولى لمحاصيل الحنطة والشعير، كشفت عن اتفاق مع وزارة الموارد المائية لحفر المزيد من الآبار في مناطق متفرقة من المحافظة، تحسباً للجفاف الذي من المتوقع أن تتعرض له ذي قار عقب تشغيل سد اليسو التركي في آذار من العام المقبل.

وقال رئيس اللجنة الزراعية العليا النائب الأول لمحافظ ذي قار عادل الدخيلي لـ"المدى"، إن"ادارة المحافظة فاتحت وزارة الزراعة بإعفاء فلاحي المحافظة من دفع بدلات الايجار الخاصة بالاراضي الزراعية المؤجرة من الوزارة المذكورة وفقاً لقانون إيجار أراضي الاصلاح الزراعي"، مشيراً الى أن"أزمة المياه ألحقت أضراراً كبيرةً بالمحاصيل الزراعية والبساتين أو أصابتها بالهلاك وتسببت بكارثة اقتصادية وبيئية".

وأوضح الدخيلي إن"معظم مفردات الخطة الزراعية للموسم الزراعي الشتوي تعذر تنفيذها في المحافظة نتيجة شح المياه التي أدت الى عدم استكمال الرية الاولى لمحاصيل الحنطة والشعير".

وشدد رئيس اللجنة الزراعية على"ضرورة تنمية وتطوير القطاع الزراعي بالمحافظة ودعم الفلاحين وتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة أزمة المياه".

وكانت اللجنة الزراعية العليا في محافظة ذي قار كشفت مطلع الشهر الحالي عن حرمان ٨٠ بالمئة من الأراضي الزراعية الداخلة ضمن الخطة الزراعية للموسم الزراعي الشتوي الحالي من مياه السقي، وفيما حذرت من هجرة الفلاحين نتيجة أزمة المياه، دعت الحكومة الاتحادية ووزارة الموارد المائية الى التدخل العاجل ورفد المحافظة بإطلاقات مائية طارئة.

بدوره كشف محافظ ذي قار عن اتفاق مع وزارة الموارد المائية لحفر المزيد من الآبار في مناطق متفرقة من المحافظة وذلك تحسباً للجفاف الذي من المتوقع أن تتعرض له ذي قار عقب تشغيل سد أليسو التركي في آذار من العام المقبل.

وقال محافظ ذي قار يحيى الناصري عقب اجتماع مع الدوائر الحكومية المعنية وممثلي الهيئة العامة للمياه الجوفية في وزارة الموارد المائية إن"الاتفاق مع دائرة المياه الجوفية في البصرة التي تشرف على أعمال حفر الآبار في ذي قار تضمن حفر ١٠ آبار تجريبية مزودة بمجسات متطورة لقراءة مستويات المياه الجوفية في عموم محافظة ذي قار، وذلك لتوفر معلومات وصورة متكاملة وأساسية لواقع المياه الجوفية في المحافظة وامكانية الاستفادة المستقبلية منها".

وأعرب الناصري عن قلقه من وجود مخاوف حقيقية من تداعيات أزمة المياه خلال الفترة التي ستعمل فيها تركيا على ملء سد اليسو.

وكشف الناصري عن وجود"مؤشرات متفائلة حول مستوى المياه الجوفية بالمناطق التي ستحفر فيها الآبار"، معرباً عن"أمله بان تتعزز تلك المؤشرات من خلال النتائج التجريبية لعملية الحفر".

ولفت الى أن"نتائج الحفر هي من ستحدد المباشرة بحفر آبار انتاجية في المناطق التي تعاني من الجفاف لغرض التقليل من آثاره على المواطنين".

وأشار محافظ ذي قار الى أن"أزمة المياه باتت مشكلة تواجه كل مناطق العراق ومنطقة الشرق الاوسط وتتطلب معالجات جذرية تضمن حقوق جميع البلدان المتشاطئة".

وبين إن"العراق سيكون المتضرر الاول من السياسة التركية في مجال المياه وإن ذي قار ستكون المتضرر الاكبر من بين المحافظات العراقية نتيجة تلك السياسة كونها تقع في أسفل مجرى النهر".

وأشار الى أن"ادارة المحافظة سبق وأن طالبت بتخصيص حصة مائية لمناطق الأهوار التي تواجه حاليا مخاطر الجفاف ويعيش سكانها مأساة حقيقية نتيجة ضعف الاطلاقات المائية في الأنهر المغذية لها".

وكانت الهيئة العامة للمياه الجوفية في وزارة الموارد المائية أعلنت يوم (التاسع من تشرين الثاني ٢٠١٧) عن حفر ٢٠ بئراً إرتوازية في محافظة ذي قار منذ بداية العام الحالي ٢٠١٧ ولغاية الآن، وبينت إن عدد الآبار الإرتوازية في المحافظة ارتفع منذ العام ٢٠١١ ولغاية الآن الى ٤٠٠ بئر إرتوازية، جرى حفرها ضمن إطار خطة وطنية للحد من الآثار السلبية لأزمة شح المياه.

وكشفت وزارة الموارد المائية في تصريحات سابقة عن تقديمها طلباً بتأجيل املاء سد اليسو التركي، مشيرة إلى أن الاصرار على الموعد المقرر نهاية آذار المقبل من شأنه الحاق كارثة حقيقية بالعراق، مؤكدة إن أثاره ستبدو واضحة على سد الموصل، يأتي ذلك في وقت، دعت لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب، الحكومة العراقية إلى التحرك دولياً من أجل الضغط على تركيا وتأجيل إملاء السد.

وتظاهر المئات من فلاحي محافظة ذي قار، يوم الثلاثاء (٢١ تشرين الثاني ٢٠١٧) أمام مبنى المحافظة للمطالبة بمعالجة أزمة المياه المتفاقمة التي تسببت بحرمانهم من زراعة أراضيهم ضمن الموسم الزراعي الشتوي، وفيما أكدوا توقف وجفاف معظم مشاريع المياه في المحافظة، طالبوا الحكومة الاتحادية باطلاقات مائية عاجلة لإنقاذهم من العطش.

ويواجه القطاع الزراعي في محافظة ذي قار جملة من التحديات من أبرزها تذبذب مناسيب المياه وشحها وملوحة الاراضي وتخلف وسائل الانتاج الزراعي وافتقار الفلاحين لمنظومات الري الحديثة فضلاً عن ضعف الدعم الحكومي للقطاع المذكور وتأخر المؤسسات الحكومية في إطلاق المستحقات المالية الخاصة بتسويق محاصيل الفلاحين المسوقة للسايلوات الحكومية وعدم حماية الانتاج الوطني من إغراق السوق العراقية بالبضائع والمحاصيل الزراعية المستوردة.

وكانت إدارة محافظة ذي قار، دعت يوم الثلاثاء (١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧)، رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي الى التدخل العاجل لتنظيم توزيع المياه والحد من تجاوز المحافظات الأخرى على الحصة المائية للمحافظة، وفيما أكدت إن أزمة المياه تسببت بمأساة كبيرة للسكان المحليين نتيجة توقف مجمعات ومشاريع تصفية مياه الشرب، حذرت من كارثة إنسانية تهدد الحياة في المحافظة وتنذر بأزمة بيئية واقتصادية وتجارية.

وكانت الحكومة المحلية في محافظة ذي قار توعدت في (٨ تشرين الثاني ٢٠١٧) بمقاضاة وزارة الموارد المائية ومحافظة واسط على خلفية أزمة شح المياه والتجاوز على الحصص المائية.

يشار الى أن اللجنة الزراعية العليا في ذي قار، أبدت اعتراضها في الثاني من تشرين الاول ٢٠١٧ على تخفيض خطتها الزراعية للموسم الزراعي الشتوي لأكثر من ٢٠ بالمئة تحت ذريعة شح المياه، فيما حذرت الجمعيات الفلاحية من تفاقم المنازعات العشائرية في المحافظة وتأثيرها على الموسم الزراعي نتيجة كثرة التجاوزات على الأنهر والجداول المائية.

يذكر أن أزمة الجفاف تفاقمت في العراق خلال السنوات الأخيرة بسبب قلة سقوط الأمطار وسوء استخدام مياه السقي وانخفاض مناسيب مياه دجلة والفرات اللذين يعانيان أصلاً انخفاض حصصهما بنسبة بلغت الثلثين على مدى الـ٢٥ سنة الماضية.